حجية اللغة في التفسير

د. خليل رجب حمدان الكبيسي
كلية العلوم الإسلامية / جامعة الأنبار

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلما كانت علوم القرآن الكريم أجل العلوم قدراً، وأنفعها ثمرة، وأرسخها أصلا، فقد تعددت اهتمامات الدارسين بعلومه، وتنوعت بحوثهم حول فنونه، متوخين إجلاء معانيه، وكشف أسراره، وتحقيق أهدافه، فكان أن تناول المجتهدون معانيه وأحكامه، واللغويون لغته، والنحويون نحوه، وغير ذلك، كل منهم ينهل من منهله قدر استطاعته، فظهرت مدرسة التفسير بالمأثور، ومدرسة التفسير العقلي، ومدرسة التفسير الفقهي، ومدرسة التفسير اللغوي، ومدرسة التفسير الاجتماعي، وهكذا الإشاري، والفلسفي، والأدبي، وغيرها.

ومدرسة التفسير اللغوي موضوع البحث، ليست حديثة النشأة، وإنما هي قديمة قدم التفسير نفسه، لذا أولاها الباحثون قديما وحديثا عناية واهتماما كبيرين، شأنها شأن المدارس التفسيرية الأخرى، ولاشك أن تلك الدراسات إذ أفدت منها كثيراً، فإنها نبهتني إلى جوانب مهمة تتعلق بمنهج هذه المدرسة وأصولها، هي جديرة بالدراسة.

والبحث هذا الذي بين أيدينا هو "حجية التفسير اللغوي" أو بعبارة أخرى: حكم تفسير القرآن بمقتضى اللغة وشرائط اللسان الذي نزل به، وقيمته وأثره في إثبات المعاني.

والذي يبدو للناظر أول وهلة أن هذه المسألة بديهية لا تتفاوت الأنظار فيها، ضرورة كون القرآن الكريم نازلا بلسان العرب ومناحي كلامهم، وأن العلماء يشترطون في المفسر أن يكون عالما باللسان وحقائق الألفاظ في اللغة، بل هو شرط في كل مجتهد، إلا أن المستقرئ لهذه المسألة في مظان بحثها تفاجئه الإشارة إلى نزاع وارد بين العلماء فيها، منسوب الخلاف فيها إلى بعض كبار العلماء والأئمة، والمسألة مع هذه الحالة مهمة في تحقيقها ودراستها، لما لها من تعلق أصيل بقواعد التفسير وأصوله ومآخذه، كما أنها قد تبدو مدخلا صالحا لبغاة التحريف والتأويل الباطني، بما يزعمونه من عدم ارتباط المعاني بدلالات الألفاظ وما يستفاد منها بمقتضى اللغة وعرف اللسان، مما أثار في نفسي تتبع هذه المسألة ودراستها، قصدا إلى استجلاء الحقيقة، وبيان أهمية اللغة ومحتملاتها في الكشف عن معاني القرآن الكريم، وذلك من خلال تحقيق موطن النزاع ومؤداه وحقيقته وآثاره، وما قد يشتبه به من نزاع في المسألة، وهذا ما اقتضى أن تكون خطته قائمة على أساس البرهنة على أهمية اعتماد اللغة في التفسير، وأدلة حجيتها فيه، ثم نردف ذلك بحجج المنازعين في حجيتها وما قد يشتبه به أنه نزاع فيها، لنناقشه استكمالا لأصل المسألة، وتقريرا لها،لكن ضرورات النشر دعتني ان اجعله في قسمين الاول في حجيته والثاني في الشبه حوله ومناقشتها، وسأرجيء نشر القسم الثاني مقتصرا على القسم الاول الذي قسمته إلى مبحثين تسبقهما المقدمة هذه، وتعقبهما خاتمة.

المبحث الأول: درست فيه مسألة حجية اللغة في التفسير، من حيث مواقف العلماء منه.

والمبحث الثاني: في ادلة حجية اللغة في التفسير

وأخيرا أبتهل إليه سبحانه أن يلهمني طريق الصواب في القول والعمل، وأن لا يعاملني بسخطه عند الخطأ والزلل.

المبحث الاول

موقف العلماء من حكم تفسر القرآن بمقتضى اللغة

للعلماء في تفسر القرآن بمقتضى اللغة اتجاهان: (١)

الاتجاه الأول: هو الذي عليه جمهور العلماء من مختلف المذاهب، أن تفسير القرآن بمقتضى اللغة وشرائط اللسان العربي الذي نزل به القرآن الكريم جائز،(٢) حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك(٣).

وأننا إذا رجعنا إلى آراء العلماء وأقوالهم نلقى أن من المتفق عليه عندهم أن الرجوع إلى اللغة لفهم كتاب الله واستنباط الأحكام منه أمر ضروري لا يصح تجاوزه، «لأن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص»(٤)، فأوجبوا على المفسر والمجتهد الناظر في كتاب الله أن يكون عالماً باللغة، بل ولزوم التبحر في علومها، إذ الحاجة قائمة إلى هذا التبحر لا سيما وأنه محتاج إليه في مجال حمل اللفظ المحتمل على أحد معنييه أو معانيه،(٥) فطريق العلم

١- البرهان في علوم القرآن:٢/١٦٠، الإتقان:١/١١٣و١١٩، مقدمة كتاب المباني:٢٠٠، التمهيد في أصول الفقه: ٢/ ٢٨٢ والتفسير والمفسرون: ١/٨٠.

٢- تفسير الطبري:١/٣٣-٣٤، البرهان في علوم القرآن:٢/١٦٠، تفسير القرطبي:١/٢٤، الإتقان:١/١١٩، وشرح الكوكب المنير:٢/١٥٨.

٣- مقدمة كتاب المباني:٢٠١.

٤- المحصول: ق١ج١ / ٢٨٩.

٥- البرهان في علوم القرآن:٢/١٦٥-١٦٨.

بالكتاب هو طريق العلم باللغة التي تزل بها، وهي لغة العرب(١). ومن هنا جاء عن الإمام مالك قوله: «لا أوتي برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا»(٢)، ولا يعني هذا إلا لبيان حاجته إلى الرجوع إليها فيما يتوقف فهمه عليها، مثل فهم حقائق الألفاظ التي أودعها القرآن بحيث يحقق المفسر ذلك من استعمالات هذه اللغة، (٣) يقول الزركشي: على المفسر أن يعرف اللغة ومسميات أسمائها والإعراب، فما كان من التفسير راجعا إلى هذا القسم فسبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز (٤)

وللإمام الشافعي رحمه الله في ذلك كلام نفيس نقتطف منه جزء مما يتعلق بالموضوع، فيقول: «ومن جماع علم كتاب الله؛ العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب.. فالواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا »،(٥) ثم يقول: « وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون دون غيره، لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم كتاب الله أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها »(٦) «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما يراد به العام الظاهر، ويستغني بأول هذا ببعض ما خوطب به فيه

١- مناهج العقول للبدخشي على منهاج الوصول للبيضاوي: ٢٥/١.
٢- رواه البيهقي في شعب الإيمان، البرهان:١٦٠/٢.
٣- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني: ٦، البرهان:١٧٣/٢ وتفسير المنار: ٢١/١.
٤- البرهان: ١٦٥/٢.
٥- الرسالة: الإمام الشافعي:٤٠-٤١.
٦-المصدر السابق:٥١.

... وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة، فتَكَلَّفَ القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه»(١). بل وصف الإمام الشافعي القول في القرآن مع الجهل باللسان العربي وإن وافق الصواب غير محمود.(٢)

ولو أتينا على استشهاده باللغة لبيان معاني مفردات القرآن واستجلاء الأحكام لوجدناها في رسالته كثيرة جدا، نشير إلى هذا المثال منها: «قال الله تبارك وتعالى: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾ البقرة: ١٥٠، ففرض عليهم حيث ما كانوا أن يولوا وجوهكم شطره، وشطره: جهته في كلام العرب. إذا قلت: (أقصد شطر كذا) معروف أنك تقول: أقصد قصد عين كذا، يعني: قصد نفس كذا، وكذا (تلقاءه) جهته... قال خفاف بن ندبة:

ألا من مبلغ عمرا رسولا وما تغني الرسالة شطر عمرو

وقال ساعدة:...» إلخ، ثم أخذ يورد الشواهد من الشعر على معنى(شطره).(٣)

وعلى هذا جمهور الحنابلة وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد، يقول ابن النجار الفتوحي الحنبلي: (٤) « ولا يحرم تفسير القرآن بمقتضى اللغة عند الإمام الإمام أحمد ((رضي الله عنه)) وأكثر أصحابه، قال ابن قاضي الجبل: المنقول عن ابن عباس الاحتجاج في التفسير بمقتضى اللغة كثير، ولأن القرآن عربي، فيجوز تفسيره بمقتضى لغة العرب»، وبهذا صرح غيره أيضاً من الحنابلة (٥).

١- المصدر السابق: ٥١-٥٢
٢- المصدر السابق: ٥٣.
٣- المصدر السابق: ٣٤-٣٦.
٤- شرح الكوكب المنير: ابن النجار الفتوحي:١٥٨/٢.
٥- المسودة: آل تيمية: ١٧٦.

وهذا ما يفيده تصنيف الطبري لوجوه تأويل القرآن، إذ قسمها على ثلاثة أوجه: منه ما لا يعلم تأويله إلا الله، ومنه ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا بيان رسول الله ﷺ ونص منه أو بدلالته قد نصبها دالة أمته على تأويله، ومنه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن، وذلك إقامة إعرابه، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموصوفات بصفاتها الخاصة دون ما سواها (١). وقال عن الوجه الرابع الذي روي عن ابن عباس ((رضي الله عنه))ما وهو الذي لا يعذر أحد بجهالته، وهو: «معنى غير الإبانة عن وجوه مطالب تأويله، وإنما هو خبر عن أن من تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به»(٢).

ولا يظن هنا بأن الإمام الطبري قد ضيق من الأصل اللغوي في الرجوع إليه، بل المراد أن ما حدد تأويله عن طريق اللسان بما ذكرنا هو ما أمكن تأويله عن طريق اللغة لوحدها دون التوقف على أمر آخر، بحيث لا يمكن التوصل إلى علمه إلا من قبلها.(٣) أما في غير هذا من وجوه تأويل القرآن التي إلى علم تأويلها للعباد سبيل فالرجوع فيها إلى اللغة قائم بل وضروري، لأن ما نصبه للأمة من دلالة على تأويله داخلة فيه اللغة، لذا رأيناه يقول عقب إيراده لوجوه تأويل القرآن: «أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دون سائر أمته، من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إما من وجه النقل المستفيض،... وإما من وجه نقل العدول الأثبات، أو من وجه الدلالة المنصوبة على صحته، وأوضحهم برهانا فيما ترجم وبين من ذلك، مما كان مدركا علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم

١- تفسير الطبري: ١/٣٣ و٤١.
٢- المصدر السابق: ١/٣٤.
٣- المصدر السابق: ١/٤١.

المستفيضة المعروفة، كائنا من كان ذلك المتأول والمفسر»،(١) فهذا الوجه من التأويل داخل فيه البيان بالنص المأثور، والتأويل باجتهاد العلماء المبني على ما نصبه ﷺ من دلالة لفهم علم تأويله، واللغة داخلة فيه هنا، وأصل يرجعون إليه.(٢) بل هي أوضح البراهين المترجمة لمعاني القرآن الكريم وأصح الطرق إلى المعنى بعد المأثور.

وبنحو تصنيف الطبري لوجوه التفسير قال الزركشي أيضاً، فقد أرجع الوجوه التي يؤخذ منها التفسير إلى أربعة، وعد الأخذ بمقتضى اللغة ثالثها.(٣)

وبهذا صرح أبو بكر بن الأنباري وابن عطية والقرطبي والسيوطي وآخرون،(٤)وهو الذي درج على العمل به الكثير من العلماء، أمثال: أبي عبيدة والفراء والزجاج وابن سلام والأخفش وغيرهم.

وبهذا تقول الظاهرية كما هو المتبادر من آراء ابن حزم وأصول مذهبه، فهو يرى أن صرف اللفظ عن مفهومه اللغوي إلى غيره من غير دليل تحريف للفظ، إذ اللغة رتبها الله ليقع بها البيان، وأن الكلمات معبرات عما وضعت له في اللغة، وأن ما عدا ذلك باطل.(٥)

وبه قال علماء الإمامية الإثني عشرية، يقول السيد علي نقي الحيدري: (٦) «ومما خرج عن حرمة العمل بالظن الاعتماد على قول اللغوي في بيان معاني الألفاظ وموارد استعمالاتها، لا تمييز الحقيقي والمجازي منها لأنه ليس من

١- المصدر السابق: ١/٤١.
٢- المصدر السابق: ٣٩-٤١.
٣- البرهان: ٢/١٦٠
٤- إيضاح الوقف والابتداء:١/٦١، مقدمة ابن عطية:٢٦٣، مقدمة كتاب المباني:٢٠٠، تفسير القرطبي:١/٢٤-٢٥ والإتقان: ١/١١٣-١١٩.
٥- الإحكام في أصول الأحكام ٣/٣٩ و ٤١ و ٤٣.
٦- أصول الاستنباط: السيد علي نقي الحيدري: ١٤٤.

وظيفته، وقد نقل اتفاق العلماء على قبول قول اللغوي وتبانيهم على ذلك، وكأنه من باب الرجوع إلى أهل الخبرة، لأنهم لا يفحصون عن إيمانه، بل ولا عن إسلامه فضلا عن عدالته، وإن احتمل بعضهم أنه من باب الشهادة فيعتبر فيه العدالة والتعدد، ولكنه بعيد، نعم لا نسلم أن بناء العقلاء وتسالم العلماء على قبول قول اللغوي مطلق، ولكن بشرط حصول الوثوق والاطمئنان من قوله».

ويقول الطبرسي: (١) «إذا كان ظاهر القرآن طبقاً لمعناه، فكل من عرف العربية والإعراب عرف فحواه، وعلم مراد الله به قطعا، وهذا إذا كان اللفظ غير مجمل، ولا يحتاج إلى بيان، ولا محتملا لأكثر من معنى».

من هذا يتبين أن صحة تفسير القرآن بمقتضى اللغة والاحتجاج باللسان العربي الذي نزل به القرآن هو مذهب جماهير العلماء من مختلف المذاهب.

الاتجاه الثاني: ذهب جماعة من العلماء إلى القول بعدم جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة، فلا يرون صحة الاحتجاج بها في التفسير.

فقد نقل أبو بكر بن الأنباري عن جماعة لم يسمهم أنكروا على المفسرين لغوياً احتجاجهم باللغة في بيان معاني غريب القرآن، لا سيما بالشعر، وعارضوا هذه الطريقة منهم (٢).

كما نقل بعض الحنابلة القول بعدم جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة رواية عن الإمام أحمد، وفي رواية أخرى عنه رحمه الله أنه يجوز، فقد نقل صاحب المسودة عن القاضي أبي يعلي الفراء من رواية الفضل بن زياد: «وقد سئل عن القرآن يتمثل له الرجل بشيء من الشعر، فقال ما يعجبني، قال هو وأبو الطيب:

١- مجمع البيان: الطبرسي: ٢٨/١.
٢- إيضاح الوقف والابتداء: ٩٩/١.

وظاهر هذا يقتضي المنع».(١) وبنحوه نقله أبو الخطاب في (التمهيد)، (٢) وجاء في مختصر ابن اللحام أن في تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتين،(٣) وحكى الحلواني القول بالمنع وجها للحنابلة،(٤) وقد نقل القول بالمنع عن القاضي أبي الحسين بن القاضي أبي يعلى، أورده في كتابه (التمام) كتاب الصلاة، ونقل أن في هذا روايتين، وقال: أصحهما أنه لا يجوز.(٥) وسنحقق هذه الرواية عن الإمام أحمد في موضع آخر من هذا البحث.

والأئمة الحنابلة إذ يوردون الحديث عن حكم تفسير القرآن بمقتضى اللغة، فإنهم يفصلونه عن الحديث عن حكم تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد، مثال ذلك ما جاء في التمهيد:(وأما تفسيره برأي من غير لغة ولا نقل فمكروه).(٦) وفي مكان آخر: «يجوز تفسير القرآن على مقتضى اللغة».(٧) وجاء في الكوكب المنير: «ويحرم تفسير القرآن برأي واجتهاد بلا أصل، للآثار الواردة في ذلك».(٨) وفي موضع آخر يقول: «ولا يحرم تفسير القرآن بمقتضى اللغة...». اللغة...». (٩) مما يعني أنهم يفرقون بينه وبين التفسير بالرأي، فيستثنون منه، أو أو لا يعدونه منه، وبهذا يختلفون عمن منع التفسير باللغة، لأنه عندهم داخل في الرأي المنهي عنه، فيعدون كل ما سوى المنقول رأيا، والتفسير بالرأي مطلقاً ممنوع.

١- المسودة:١٧٥-١٧٦ والبرهان في علوم القرآن:٢/١٦٠.
٢- التمهيد:٢/٢٨١ وأشار المحقق إلى العدة للفراء:٢/٦٠٥.
٣- المختصر: ابن اللحام: ٧٣.
٤- المسودة: ١٧٦.
٥- المصدر السابق: ١٧٦ والكوكب المنير: ٢/١٥٨.
٦- التمهيد: ٢/٢٨٣.
٧- المصدرالسابق: ٢/٢٨١.
٨- الكوكب المنير:٢/١٥٧.
٩- المصدر السابق:٢/١٥٨.

كذلك فإن الزركشي وبعد أن أورد آراء العلماء في حكم التفسير بالرأي، وفيما يحمل عليه النهي عن القول في القرآن بالرأي الوارد عنه ﷺ، أعقب ذلك بقوله: «إذا تقرر ذلك فينزل قوله ﷺ: (من تكلم في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)،(١) على قسمين من هذه الأقسام الأربعة، (يعني الواردة في تفسير ابن ابن عباس لوجوه التفسير) أحدهما: تفسير اللفظ، لاحتياج المفسر إلى التبحر في لسان العرب»... (٢). فهؤلاء يمنعون منه لأنه داخل في حكم الرأي المنهي عنه. عنه.

كما نقل الشيخ الذهبي القول بمنعه عن جماعة من متورعة الفقهاء، وذكر أن هذا المنع جاء متأخرا بعد عصر التابعين ومن يليهم، وأشار في هامش الصفحة المتعلقة بالموضوع إلى أن ممن ذهب هذا المذهب الإمام النيسابوري في تفسيره.(٣) وسنحقق هذه النسبة إلى النيسابوري في موضع آخر من هذا البحث ضمن (شبه نزاع ومناقشتها).

وجاء في كتاب (مقدمة كتاب المباني في نظم المعاني) المنشور ضمن (مقدمتان في علوم القرآن) الإشارة إلى خلاف وارد في هذه المسألة، أورده عقب قوله: «فإن قيل: هل يجوز لأهل العلم باللغة العربية أن يفسروا القرآن على شرائط اللغة، ومعاني غريبها؟ » ورأيه كان مجوزا له، وهو إذ لم يفصح عمن كان يمنعه،

١- وفي رواية: برأيه، رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي، مسند أحمد:٣٤١/٢، وسنن أبي أبي داود:٣١٩/٣ وتحفة الأحوذي:٢٧٧/٨-٢٧٨ وجميع طرقه فيه عبد الأعلى بن عامر الكوفي، قال أحمد وغيره: ضعيف، وردوا تصحيح الترمذي له، ينظر: جمع الفوائد، وعليه: أعذب الموارد:١٦٢/٢ والمغني عن حمل الأسفار:٣٧/١و٢٨٩ وقال غريب.
٢- البرهان:١٦٨/٢.
٣- التفسير والمفسرون:٨٠/١.

فإن المتبادر من مجمل كلامه أنهم ممن يذهبون إلى عدم جواز تفسير القرآن بالرأي مطلقاً، ويقصرونه على المأثور(١).

ومن هذا فالذي يبدو أن القائلين بالمنع منهم من يذهبون إلى أن التفسير موقوف على السماع، لأن القائل بمقتضى اللغة لا يصدر عن مأثور، فلا يفرقون بينه وبين القائل بالاجتهاد والنظر، فكليهما يصدق عليه (التفسير بالرأي) في مقابل النقل عن أصل مأثور، ومنهم من منع من التفسير بمقتضى اللغة لأنهم – وكما يظهر– نظروا إلى ضعف الأصل اللغوي المعتمد، أو لعدم ثبوته، وسيرد لهذا مزيدا من التفصيل إن شاء الله.

لذا فإني سأورد أدلة حجية اللغة في التفسير أولاً، لأنها فرضية البحث، وهو رأي الجمهور سلفاً وخلفاً، وبعد تقريرها أورد حجج الفريق الثاني من المنازعين في حجيتها في التفسير وأناقشها، يعقب ذلك مناقشة بعض الشبه والنسب التي أثيرت حول موضوع حجية اللغة، استكمالاً لتقرير المسألة. والله ولي التوفيق.

المبحث الثاني
أدلة حجية اللغة في التفسير

أولا: الاستدلال من الكتاب:

١– قوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون﴾ يوسف:٢، وقوله: ﴿لتكون من المنذرين، بلسان عربي مبين﴾ الشعراء:١٩٤–١٩٥، وقوله: ﴿فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوما لُدًّا ﴾ مريم:٩٧، وقوله: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ إبراهيم:٤، ونحو هذه الآيات.

١– مقدمة كتاب المباني: مجهول: ٢٠٠–٢٠٢.

وجه الاستدلال: أن هذه الآيات تفيد أن الله سبحانه أنزل كتابه على رسوله ﷺ بلسان العرب خاصة على ما تعرف العرب من معانيه.(١) والغاية من ذلك أن يفقهوا آياته ويفهموا عنه ما يدعوهم إليه سبحانه، فلا تكون لهم حجة على الله، ولا يقولوا: لم نفهم ما خوطبنا به.(٢) كما قال تعالى: ﴿ولو جعلناه قرآنا أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته﴾ فصلت:٤٤، ولذا فإن الواجب كما يقول الطبري: أن تكون معاني الكتاب المنزل على النبي (صلى الله عليه وسلم) موافقة لمعاني كلام العرب، وظاهره لظاهر كلامها ملائما. وإن امتاز عليه كلام الله بالفضيلة.(٣) وهذا يقتضي أنه سبحانه قد نصب لهم طريقاً إلى فهم كلامه، هو من جهة مراعاة لغة العرب وعرف الاستعمال عندهم،(٤) ضرورة كونه نازلا بلسانهم، واللغات رتبها الله ليقع بها البيان عن المعاني ومعرفة مسميات الأشياء، فإذا لم يكن اللفظ مبينا عن معانيه على وفق اللغة المعهودة لا يكون نازلا بلسانهم، ولا فائدة عندئذ من الإخبار عن نزوله بلسان قومه ليبين لهم، ويفهموا عنه،(٥) لأنه إذا لم يكن مفهوماً عن كلامه المعاني المعلومة في لغتهم كان من قبيل المخاطبة بلغة غير لغة العرب، وهو متناقض مع ما أخبر عنه سبحانه.(٦)

وعلى هذا فإن كلامه سبحانه يجري فهم المراد منه على أساس المعنى الذي تعرفه العرب من لسانها حتى يدل دليل أقوى منه على عدم إرادته، «وكل

[١]– الرسالة: الشافعي:٥٢و٣٢٢و٣٤١.
[٢]– الكشاف: الزمخشري: ٣٦٦/٢.
[٣]– تفسير الطبري: ٧/١.
[٤]– المصدر السابق:٤١/١ ومقدمة كتاب المباني: ٢٠١.
[٥]– الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم: ٣٩/٣و٤٠.
[٦]– تفسير الطبري:٧/١و٣٩، المحصول: ق١ج٥٤١/١ ومقدمة كتاب المباني: ٢٠٢.

معنى مستنبط من القرآن الكريم غير جاء على اللسان العربي، فليس في علوم القرآن في شيء، لا مما يستفاد منه، ولا ما يستفاد به».(١)

فالرجوع إلى لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم والاحتجاج بكلامهم لفهم لغة القرآن الكريم له ضرورته، ولذا لم يحتج سلف الأمة ولا الذين أدركوا الوحي إلى النبي أن يسألوا عن المعاني التي تفهم من اللفظ على وفق لسانهم، كونهم عرب الألسن بالفطرة والطبيعة. فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب مثله يفهمونه بطبعهم.(٢) وبهذا يقول ابن خلدون: (٣) «إن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه». ولا شك أن المقصود بفهمهم إياه هنا ما يتعلق بظاهره اللغوي المستفاد من معرفتهم بلغة قومهم، لا ما يتعلق باستنباط الأحكام والأسرار والحكم.(٤) لذا يقول أبو الخطاب (٥) مستدلا بهذه الآيات: «وهذا «وهذا يدل على أنه إذا تحقق معنى اللفظ في اللغة حملناه عليه ».

من مجمل هذا يستفاد أن القرآن الكريم قد أرشد إلى اعتماد لغة العرب في إدراك معانيه، ونصب للخاطبين به دلالة لفهم ما يدل عليه من المعاني، هي من جهة كونه نازلاً بلسان العرب، فيجري فهمه وإدراك معانيه بحسب الدلالات اللغوية للألفاظ، وما يقتضيه السياق في عرف الاستعمال في ذلك اللسان.

٢- قال تعالى: ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ محمد: ٢٤، وقوله: ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ﴾ ص: ٢٩، وقوله:

---

[١]- الموافقات: ٣/٣٩١.
[٢]- مجاز القرآن: أبو عبيدة: ١/٨، مقدمة كتاب المباني: ١٩١ ومعترك الأقران: ١/١٠٢.
[٣]- مقدمة ابن خلدون: ٢/٥٣٢.
[٤]- تطور تفسير القرآن: د. محسن عبد الحميد: ٢٢.
[٥]- التمهيد: ٢/٢٨١.

﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون، قرآنا عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون ﴾ الزمر:٢٧-٢٨، وما أشبه هذه الآيات الآمرة بالتدبر والاعتبار.

وجه الاستدلال: أن هذه الآيات آمرة بتدبر القرآن والتفكر به، ولا معنى لهذا الأمر إذا لم تكن ألفاظه دالة على معانيها المستفادة من اللغة التي نزل بها القرآن، لأن الألفاظ وعاء المعنى، وأداة الوصول إلى المقاصد، وادعاء الإحاطة بالمعاني بدون الأخذ بدلالات الألفاظ لغوياً أمر غير ممكن، لأنه يكون طلباً للمعاني من غير طريقه، فهو كمن يدعي بلوغ صدر البيت قبل تجاوز الباب، فإحكام الظاهر الذي يتعلق بفهم ألفاظ القرآن لغة ونحوا أمر لا بد منه للفهم الشامل لأحكامه وحكمه، وأسراره ودقائقه(١). يقول الطبري (٢) مستدلاً بهذه الآيات وما أشبهها: «وأمر الله عباده، وحثهم فيها على الاعتبار بأمثال آي القرآن، والاتعاظ بمواعظه، ما يدل على أن عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آيات، لأنه محال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له، ولا يعقل تأويله، اعتبر بما لا فهم لك به». ثم يقول: «لا يجوز أن يقال: اعتبر بها، إلا لمن بمعاني بيانه عالما، وبكلام العرب عارفا، وإلا بمعنى الأمر لمن كان بذلك منه جاهلا، أن يعلم معاني كلام العرب ثم يتدبره بعد ».

ثانياً: الاستدلال من السنة:

[١]- الإحياء:٢٩١/١، البرهان في علوم القرآن: ١٦٤/٢ و١٧٢ والموافقات: ٨٢/٢ و٣/ ٣٩١.

[٢]- تفسير الطبري:٣٦/١-٣٧وبنحوه ينظر: مقدمة كتاب المباني:٢٠٢.

أخرج أصحاب السنن وغيرهم عدداً من الأحاديث عن رسول الله ﷺ تفيد الحض على معرفة إعراب القرآن، وتفهم معاني ألفاظه ولغته،(١) منها:

١-أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»(٢).

٢-وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر مرفوعا: «من قرأ القرآن فأعربه كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومن قرأ بغير إعراب كان له بكل حرف عشر حسنات».(٣) ونحو هذا كثير.

والمراد بإعرابه الوارد في الأحاديث كما يقول السيوطي: (٤) «معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الأعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن ». وقد استدل بها على صحة تفهم ألفاظ القران وغرائبه من جهة بابه، وكذلك فعل ابن الأنباري وابن عطية والقرطبي.(٥) حتى قال ابن عطية (٦). «إعراب القران أصل في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع ».

٣- كما فسر(صلى الله عليه وسلم) بعض ألفاظ القرآن الكريم وغرائبه بما لا يخرج عن المعاني المتداولة في اللسان، وتعرض لبعض تشبيهاته وكناياته، فأورد المراد بها بحسب ما يفهم من عرف الاستعمال، مثال ذلك ما ورد أن عدي بن

---

[١]- أورد عدد كبيرا ابن الأنباري في كتابه: الوقف والابتداء:١٤/١وما بعدها، وينظر تفسير القرطبي: ٢٣/١ والإتقان: ١١٣/١.

[٢]- رواه البيهقي والحاكم وابن أبي شيبة في المصنف وأبو يعلى، قال العراقي والسيوطي: سنده ضعيف، المغني عن حمل الأسفار:٢٩١/١، إيضاح الوقف والابتداء: ١٥/١، فضائل القرآن: ابن كثير:٩٢ والجامع الصغير:٤٦/١.

[٣]- أخرجه البيهقي، الإتقان: ١١٣/١.

[٤]- الإتقان ١١٣/١.

[٥]- إيضاح الوقف:١٤/١، مقدمة ابن عطية:٢٦١ وتفسير القرطبي:٢٣/١و٢٤.

[٦]- مقدمة ابن عطية:٢٦١.

حاتم (رضي الله عنه) قال: قلت: يا رسول الله، ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود، أهما الخيطان؟. قال: إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين، ثم قال: بل هو سواد الليل وبياض لنهار» (١).

كما قد يتعرض عليه الصلاة والسلام لبيان ما يتوهم في ظاهره الترادف، فيزيل الإشكال الوارد على الظاهر، من ذلك ما رواه البراء بن عازب أن أعرابياً جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: «علمني عملا يدخلني الجنة، قال: لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة، أعتق النسمة وفك الرقبة، قال: أَوَليسا واحدا ؟ فقال: لا، عتق النسمة أن تنفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها »(٢).

ونحن إذ لا ندعي أن رسول الله ﷺ يصدر تفسيره اعتمادا على لغة العرب، إنما هو وحي يوحى، إلا أننا يكن أن نقول: أن تفسيره لبعض المفردات والتركيبات اللغوية، كالتشبيه والاستعارة، والتمييز بين بعض الوجوه والنظائر، وإزالة الخفاء أو الأشكال عما يشكل ظاهره اللغوي وبما لا يخرج عن لسان العرب وعما تعرفه في وجوه كلامها، إضافة إلى تقريره (صلى الله عليه وسلم) لفهم الصحابة للمفردات القرآنية وظواهر القرآن المتعلقة بلغته حسب لغتهم، فلم يفسرها لهم، اعتمادا على فهمهم إياها بفطرتهم العربية، ولو لم يكن ما اعتمدوه صحيحا لبين لهم، وما حجب عنهم الحق، من كل ذلك يمكن أن يستفاد: أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد ضرب لهم الأمثلة ليمثلوا على مثالها، وقعد لهم القواعد ليستنبطوا علي أساسها، وأبان لهم السبيل ليدرجوا عليه، والسير على الأصل سير على هدى من

[١]– صحيح البخاري:٣/١٠٤ كتاب التفسير.
[٢]– رواه أبو داود وأحمد والدارقطني والبيهقي، الفتح الرباني: ٩/٦٣–٦٤ و١٩/٢٤ وقال: رجاله ثقاة، والترغيب والترهيب: ٢/٦٥ و٣/٣٢وقال رواه أيضاً ابن حبان في صحيحه.

السنة.(١) ولذا فإنها على الأقل تفيد جواز تفسير القرآن لغوياً ببيان معاني ألفاظه ومجازاته وظواهره على وفق ما جرت به عادة العرب في كلامها.

ثالثاً: الاستدلال من الإجماع:

نقل بعض العلماء إجماع الصحابة الكرام على تسويغ هذا اللون من التفسير وصحته، يقول صاحب (مقدمة كتاب المباني) مستدلا على جواز تفسير القرآن على مقتضى اللغة لأهل العلم باللغة العربية: «ومن الدليل على ذلك أيضاً إجماع أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على تفسير القرآن على شرائط اللغة».(٢) واستشهد على هذا بما روى عن ابن عباس من تفسيره لليلة القدر بليلة السابع والعشرين من شرائط اللغة، وكان ذلك بين يدي عمر والأشياخ من الصحابة، فاستحسن قوله، وأخذ برأيه، وما تعقبه أحد منهم فيه. كما فسر أثناء ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وحدائق غلبا، وفاكهة وأبا﴾ عبس: ٣٠-٣١، بقوله: «الحدائق: كل ما يتلف حديقه، والأب: كل أنبتت الأرض مما لا يأكل الناس».(٣)

كذلك نستفيد هذا من إجماع الصحابة ومن بعدهم على حجة الظاهر ووجوب العمل به، وهو الذي اعتمد الأصوليون دليلاً من الأدلة التي تستفاد بها المعاني والأحكام، إذ ما الظاهر إلا ما ظهر المراد به للسامع بنفس السماع من غير تأمل، فهو بمجرد دلالة ألفاظه الظاهرة منه -الإفرادية والتركيبية- والمستفادة من لغة العرب وعرف الاستعمال في لسانهم يعرف المراد وتستفاد المعاني، دون توقف على قرينه لفظية أو عقلية أو بيان من خارج النص، فظهوره ظهور لغوي، لذا

---

[١]- مقدمة كتاب المباني: ٢٠٥.
[٢]- المصدر السابق: ٢٠١.
[٣]- المصدر السابق: ٥٤.

قالوا في تعريفه: «هو ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا».(١) وعرفه السمرقندي.(٢) بأنه: «اللفظ الذي انكشف معناه اللغوي، واتضح للسامع من أهل اللسان بمجرد السماع من غير تأمل»، فهو لا يفتقر في إفادته المعنى إلى غير صيغته. وهذا لا يتحقق فهمه بالبديهة إلا بالرجوع إلى لغة النص – لغة العرب، ثم تفسير اللفظ على مقتضاها. وقد اتفق الأصوليون على حجيته في إدراك المعاني واستنباط الأحكام، ومستند الاحتجاج به الإجماع، وفي ذلك يقول إمام الحرمين الجويني: (٣) «إن الظاهر حيث لا يطلب العلم معمول به، والمكلف محمول على الجريان على ظاهره في عمله، وقد قدمنا في أثناء الكلام في ذلك قولا بالغا، وإن حاولنا تجديد العهد به، فالمعتمد فيه والأصل التمسك بإجماع السلف والصحابة ومن بعدهم، فإنا نعلم على قطع أنهم كانوا يتعلقون في تفاصيل الشرائع بظواهر الكتاب والسنة، وما كانوا يقصرون استدلالاتهم على النصوص... ولم يؤثر منع التعلق بالظواهر عمن بخلافه ووفاقه مبالاة، وإن ظهر خلاف؛ فاستدلالنا قاطع بالمسلك الذي ذكرناه، ومستنده الإجماع، وسبيل نقل الإجماع التواتر ».

ولا يقدح في الإجماع ما أثر عن بعض الصحابة من امتناعهم عن تفسير بعض ألفاظ القرآن، لأن هذا راجع إما إلى عدم معرفة هؤلاء الأصحاب بالمعنى اللغوي لها، أو لنحوه من الأسباب الأخرى التي سنوضحها في موضع آخر، مما لا يقدح في أصل المسألة أبدا.

رابعاً: الاستدلال من الآثار:

[١]– كشف الأسرار: ٤٦/١ والتلويح: ٤٠٩/١–٤١٠.
[٢]– ميزان الأصول: ٥٠٥/١.
[٣]– البرهان في أصول الفقه: ٥١٤/١ وينظر منه أيضا ٣٢٩/١ و٤١٧ وما بعدها.

لقد أثر عن السلف الكرام (رضي الله عنه) الأخذ بشرائط اللغة ومقتضاها في تفسير ألفاظ القرآن وفهم تراكيبه، سنأتي على إيراد جملة منها بالقدر الذي يدعم موضوع البحث ويوضحه، فليست غايتنا استقصاء كل المأثور في ذلك، فهو كثير جدا، حتى قال أبو بكر بن الأنباري: «جاء عن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتابعيهم من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر ما بين صحة النحويين في ذلك، وأوضح فساد مذهب من أنكر ذلك عليهم »(١)، من ذلك:

١- ما جاء عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، فقد أخرج ابن جرير الطبري وغيره أنه التبس عليه معنى (الحرج) من قوله تعالى: ﴿ومَنْ يُرِدْ أن يُضِلَّهُ يجعلْ صدرَه ضيِّقاً حَرَجا ﴾ الأنعام:١٢٥، فقد قرأها عمر بفتح الراء، وقرأ بعض من كان عنده من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) (ضيقاً حرِجا) بكسر الراء، فقال عمر: «أبغوني رجلا من كنانة، واجعلوه راعيا، وليكن مدلجيا، قال: فأتوه به، فقال له عمر: يا فتى ما الحرجة؟ قال: الحرجة فينا: الشجرة تكون بين الأشجار التي لا يصل إليها راعية، ولا وحشية، ولا شيء، قال: فقال عمر: كذلك قلب المنافق، لا يصل إليه شيء من الخير»(٢).

وجاء عن سعيد بن المسيب أن عمر (رضي الله عنه): «سأل وهو على المنبر عن معنى (تخوف) من قوله تعالى: ﴿أو يأخذَهم على تَخَوُّفٍ﴾ النحل:٤٧، فقام شيخ من هذيل، فقال:هذه لغتنا، التخوف عندنا: التنقص، فقال له عمر: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟، قال:نعم، قال شاعرنا أبو كبير الهذلي يصف ناقته:

[١]- إيضاح الوقف والابتداء:٦١/١، وينظر تفسير القرطبي:٢٤/١ والإتقان: ١١٩/١.
[٢]- تفسير الطبري:٢٨/٨وتفسير القرطبي:٨١/٧ ونقله عن مكي والثعلبي وغيرهما.

تخوف الرحل منها تامكا قرِدا كما تخوّف عُودَ النبعةِ السَّفَنُ

فقال عمر: يا أيها الناس عليكم بديوانكم شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامهم»(١).

وأخرج البخاري عنه (رضي الله عنه) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل﴾ البقرة:١٢٧، أنه قال: «القواعد: أساسه، واحدتها قاعدة، والقواعد من النساء واحدها قاعد».(٢)

وللبحث بقية ساكمل الحديث عنها في القسم الثاني، والله الموفق والمعين.

الخاتمة

[١]- تفسير الطبري:١٤/١١٣، مقدمة ابن عطية:٢٧١، الكشاف:٢/٤١١ وتفسير القرطبي:١٠/١١٠-١١١ ونسب الزمخشري البيت لزهير، وهو في لسان العرب مادة (خوف) لابن مقبل.

[٢]- صحيح البخاري:٣/٩٩ كتاب التفسير.

في خاتمة هذا المطاف حري بنا أن نثبت أهم الأمور المستنتجة من هذه الدراسة المتواضعة:

إن الاحتجاج باللغة شعرا ونثرا في التفسير هو ما درج عليه جماهير علماء الأمة سلفا وخلفا، بل إننا لم نجد من خالف في ذلك أو عارضه في عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم (رضى الله عنهم)، بيد أنا وجدنا من عمل به باستفاضة، وحض غيره عليه، وأكد سلامة طريقته، حتى عد عصر الأصحاب رضوان الله عليهم عصر بناء هذا اللون من التفسير وتقرير أصوله ومنهجه، وما نقل عن توقف بعضهم عن مثله فإنما هو ناتج عن أسباب خارجة عن أصل مسألة الاحتجاج باللغة في التفسير.

وهذا هو موقف العلماء بعد تلك العصور المنيرة، إذ أننا ألفينا أئمتهم وجماهيرهم على اختلاف مذاهبهم يسيرون على وفق ما سار عليه سلفهم الصالح، ويشهدون بصحة هذا المنهج.

إن العلماء متفقون على أن التفسير على أية حال يكون عليه الموقف من الاحتجاج باللغة فيه واستناد إلى أي مصدر وأصل لا يمكن أن يخرج عن مقتضيات اللسان واحتمالاته، وهذه مسألة لا خلاف فيها بين المسلمين.

كما لا خلاف في أن تفسير القرآن بمقتضى اللغة هو فيما كان العلم به متوقفا على اللغة، وحاصلا لأهل العلم بها، أما ما كان طريق العلم به خارجا عن مقتضى اللسان فلا أحد يقول بإمكان معرفته عن طريقها، كما أن من التفسير ما يتوقف العلم به على النظر في جملة فنون من بينها اللغة، وهذا أيضا لا خلاف في عدم صحة التوقف في تفسيره على مقتضى اللغة فحسب. وعلى هذا فإن تفسير القرآن بمقتضى اللغة والاحتجاج بها فيه هو محدد بمحددات وضوابط يلزم التمسك بها، وأن من قال بصحة تفسير القرآن على مقتضى اللغة لم يقله عند

فوات الأصول والضوابط اللازمة فيه، بيد أن التفسير اللغوي ليس هو منتهى الإدراك.

ولذا فإننا نرى أن حجية اللغة في التفسير، واعتمادها دليلاً وشاهداً صحيحاً في إدراك المعاني أمر مقرر وثابت، لأنها لغة التنزيل التي نصبها منزل الكتاب سبحانه للرجوع إليها في فهم خطابه لعباده ودليلاً على معانيه، وأن الرجوع إليها ضرورة شرعية دينية لتوقف أمر شرعي عليها هو فهم خطاب الله لنا لنمتثله ونعمل بموجبه، لأنه لما كان العلم بالشرع متوقفا على العلم بالكتاب والسنة، وهما واردان بلسان العرب ونحوهم وتصريفهم، كان العلم به متوقفاً على العلم بها، ولا يعني ذلك إلا كونها دليلاً وحجة في فهم القرآن وتفسيره واستظهار معانيه.والله أعلم بالصواب.

قائمة المصادر

١-الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ٣، ١٩٥١م.

٢-الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزام، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١، ١٩٨٠.

٣-إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي، القاهرة، دار الحديث، د.ت.

٤-أصول الاستنباط: السيد علي نقي الحيدري، بغداد، الرابطة، ٢، ١٩٥٩.

٥- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله: أبو بكر الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، التعاونية، ١٩٧١.

٦-البرهان في أصول الفقه: إمام الحرمين الجويني، تحقيق د.عبد العظيم الذيب، القاهرة، دار الأنصار، ٢، ١٤٠٠هـ.

٧-البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١، ١٩٥٧.

٨- تحفة الأحوذي بشرع جامع الترمذي: المباركفوري، ضبط عبد الرحمن محمد، دار الفكر، ٣، ١٩٧٩.

١٠- الترغيب والترهيب: المنذري عبد العظيم، ضبط مصطفى محمد عمارة، بيروت، دار الجيل، ودار الحديث بالقاهرة، ١٩٨٧.

١١- تطور تفسير القرآن: د. محسن عبد الحميد، الموصل، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

١٢- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): الفخر الرازي، طهران، دار الكتب العلمية، ٢، د.ت.

١٣- تفسير الطبري (جامع البيان): بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨.

١٤-تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٧.

١٥- تفسير المنار: محمد رشيد رضا، مصر، دار المنار، ٤، ١٣٧٣هـ.

١٦- التفسير والمفسرون: د. محمد حسين المذهبي، بيروت، دار القلم، د.ت

١٧-التلويح على التوضيح: سعد الدين التفتازاني، القاهرة، الخيرية، ١، ١٣٠٦هـ.

١٨- التمهيد: أبو الخطاب الحنبلي، تحقيق د. مفيد محمد أبو عمشة، جدة، دار المدني، ١، ١٩٨٥.

١٩-الجامع الصغير: السيوطي، القاهرة، طبع عبد الحميد أحمد حنفي، د.ت.

٢٠-جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: محمد بن محمد بن سليمان، وبذيله أعذب الموارد لعبد الله هاشم المدني، المدينة المنورة، ١٩٦١.

٢١-الرسالة: الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، مصطفى البابي، ١، ١٩٨٨.

٢٢-سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨.

٢٣-صحيح البخاري: بحاشية السندي، بغداد، مطبعة وأوفست منير، ١٩٨٦.

٢٤-صحيح مسلم: القاهرة، دار الحديث ودار إحياء الكتب العربية، د، ت.

٢٥-الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد: ترتيب وتخريج أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، دار التراث العربي، ا، د.ت.

٢٦- فضائل القرآن: الحافظ عماد الدين أبي الفداء ابن كثير، بيروت، دار الأندلس، ١٩٦٦.

٢٧-الكشاف: الزمخشري، القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٣.

٢٨-كشف الأسرار: عبد العزيز بن أحمد البخاري، استنبول، دار سعادت، ١٣٠٨هـ.

٢٩-الكوكب المنير: ابن النجار الفتوحي الحنبلي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١، ١٩٥٧.

٣٠-مجاز القرآن: أبو عبيدة، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢، ١٩٨١.

٣١-مجمع البيان: الفضل بن علي الطبرسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٣٢-المحصول في علم أصول الفقه: الفخر الرازي، تحقيق د.طه جابر العلواني، الرياض، الفردوس، ١، ١٩٧٩.

٣٣-المختصر في أصول الفقه على مذهب أحمد: ابن اللحام، تحقيق محمد مظهر السقاء، دمشق، دار الفكر، بالأوفست، ١٩٨٠.

٣٤-المسودة: آل تيمية، تحيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، المدني، ١٩٦٤.

٣٥-معترك الإقران في إعجاز القرآن: السيوطي، تصحيح أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١، ١٩٨٨.

٣٦-المغني عن حمل الأسفار: العراقي، (بهاش الإحياء) ينظر تسلسل٥.

٣٧-المفردات في غريب القرآن: الراغب الاصفهاني، تحقيق محمد سد كيلاني، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٣٨-مقدمة في أصول التفسير: ابن تيمية، تحقيق، محمود محمد محمود نصار، بغداد، د.ت.

٣٩-مناهج العقول شرح منهاج الوصول للبيضاوي: محمد بن الحسن البدخشي، القاهرة، محمد علي صبيح، د.ت.

٤٠-الموافقات: الشاطبي: تحقيق عبد الله داراز، القاهرة، الشرق الأدنى، بالموسكي، د. ت.

٤١-ميزان الأصول في نتائج العقول: شمس النظر محمد السمرقندي، تحقيق د.عبد الملك السعدي، بغداد الخلود، ١، ١٩٨٧.

٤٢-نهاية السول شرح منهاج الوصول: الأسنوي جمال الدين عبد الرحمن (مع مناهج العقول) ينظر تسلسل ٦١.